

Distr.: General
17 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البندان ١٢٨ و ١٣٥ من جدول الأعمال
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
وحدة التفتيش المشتركة

استعراض إدارة المخاطر المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وكذلك تعليقات
مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش
المشتركة المعنون "استعراض إدارة المخاطر المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة: الإطار
المرجعي" (انظر A/65/788).

مو جز

يُقيم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض إدارة المخاطر المؤسسية في
منظومة الأمم المتحدة: الإطار المرجعي" ممارسات إدارة المخاطر المعمول بها في مؤسسات
منظومة الأمم المتحدة ويقترح مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن للوكالات تطبيقها عند
تنفيذ إطار لإدارة المخاطر.

وتقدم هذه المذكرة وجهات نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حول التوصيات
الواردة في التقرير المذكور. وجرى توحيد آراء المنظومة بناء على إسهامات المؤسسات
الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحّبت
بالاستعراض الشامل لإدارة المخاطر. ووافقت الوكالات بصفة عامة على التوصيات وإن
أعربت عن بعض التحفظات المتعلقة بعدة معايير مرجعية.



أولاً - مقدمة

١ - يتناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض إدارة المخاطر المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة: الإطار المرجعي" (انظر A/65/788) مفهوم إدارة المخاطر وأهميته بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة، ويُقيّم الممارسات والتجارب المتعلقة بإدارة المخاطر داخل منظومة الأمم المتحدة ويقترح مجموعة من المعايير المرجعية التي يجب على الوكالات أن تطبقها عند تنفيذ إطار لإدارة المخاطر.

ثانياً - تعليقات عامة

٢ - رحّب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بالتقرير وأعربوا عن تقديرهم للنهج الشامل الذي اعتمدته في تناول هذا الموضوع الصعب. واعترفوا بأهمية إدارة المخاطر المؤسسية في كل جانب تقريباً من عمليات المنظمة ورأوا أن نمجاً منظماً جيداً في التعامل مع المخاطر يمكن أن يساعد المنظمات على إنجاز مهامها. وأحاطت الوكالات علماً بالتوصيات الثلاث الواردة في التقرير ووافقت عليها بصفة عامة، وهي توصيات تركزت على تنفيذ المعايير المرجعية العشرة التي اعتبرت بمثابة أفضل الممارسات بالنسبة لإدارة المخاطر المؤسسية. ومع ذلك، سجّلت الوكالات بعض الشواغل المتعلقة بعدة معايير مرجعية.

ثالثاً - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١

ينبغي أن يعتمد الرؤساء التنفيذيون المعايير المرجعية التسعة الأولى الواردة في هذا التقرير من أجل ضمان قبول وتنفيذ نمج إدارة المخاطر المؤسسية بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

٣ - أعربت الوكالات، رغم تأييدها العام للتوصية ١، أيضاً عن قلق إزاء المعيار المرجعي ٦ الذي يعترف بأن التنفيذ الناجح لإدارة المخاطر المؤسسية يتطلب تمويلاً كافياً، وهي وجهة نظر تؤيدها الوكالات تأييداً قوياً. لكن، لاحظت الوكالات التحدي المتمثل في تحديد الموارد المخصصة لمشاريع إدارة المخاطر المؤسسية، لا سيما في بيئة تسودها مرونة محدودة في ما يخص الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن عدة معايير مرجعية أخرى تعتمد على الموارد، سواء المالية أو البشرية، فقد تواجه الوكالات صعوبات في تنفيذ المعايير المرجعية تنفيذاً كاملاً. ولاحظت الوكالات أن وحدة التفتيش المشتركة نظرت في الفقرة ١١٥ من التقرير في حالة قد تكون فيها الموارد أقل ولاحظت أيضاً أن بعض الوكالات استطاعت

إحراز تقدم بدون تمويل كبير. ومع ذلك، ودت الوكالات الإشارة إلى القيود التي تكتنف التنفيذ بدون موارد مناسبة وكذلك إلى الاعتبار المتمثل في أنه بالنسبة للعديد من الوكالات، قد تتجاوز كفاءة توفير الموارد الكافية من أجل الشروع في العمل بإدارة المخاطر المؤسسية ومواصلة عملية التنفيذ، كما هو وارد في المعيار المرجعي، ولاية الرؤساء التنفيذيين إذ أن الهيئات التشريعية هي التي تحدد بصفة عامة تخصيصات التمويل.

التوصية ٢

ينبغي أن تمارس هيئات الإشراف دورها الرقابي فيما يتعلق باعتماد ما يتضمنه هذا التقرير من معايير لإدارة المخاطر المؤسسية، وبفعالية التنفيذ، وإدارة المخاطر الحاسمة في منظمتها.

٤ - لاحظت الوكالات أن التوصية ٢ وجهت إلى الهيئات التشريعية ورحبت بالدور المحتمل لهذه الهيئات في دعم إنشاء عمليات شاملة خاصة بإدارة المخاطر المؤسسية داخل وكالاتها.

التوصية ٣

ينبغي أن يعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، المعيار المرجعي ١٠ الوارد في هذا التقرير بهدف تسهيل التعاون والتنسيق وتقاسم المعارف بين الوكالات، وإدارة المخاطر المشتركة والمتداخلة، توخياً لتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في إدارة المخاطر على صعيد المنظومة برمتها.

٥ - أيدت الوكالات التوصية ٣ وإن يكن مع بعض التحفظات. وتدعو هذه التوصية اللجنة (A/65/788، فقرة ٣، ص ٥)، الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة إلى تنفيذ المعيار المرجعي ١٠ (وجود تعاون وتنسيق بين الوكالات، يشمل وضع إطار مشترك لإدارة المخاطر المؤسسية، وآليات لتقاسم المعارف، وإدارة المخاطر التنظيمية الرئيسية المشتركة والمتداخلة). واتفقت الوكالات على وجاهة إقامة شبكة غير رسمية تضم الممارسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال إدارة المخاطر المؤسسية من أجل تقاسم المعارف والخبرات؛ لكن بقية التوصية أي: تحديد بيئة مخاطر على نطاق المنظومة بناء على معايير وسياسات وأطر وممارسات موحدة) قد تكون صعبة التحقيق بالنسبة للمنظومة، خاصة بالنظر إلى عدم تماثل العمليات والولايات عبر الوكالات. ورأى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن هذا النهج قد يؤدي إلى التحول عن التركيز على أولوية أكبر متمثلة في تصميم وتنفيذ وترسيخ نهج خاص بإدارة المخاطر يستجيب للمتطلبات الخاصة لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة. ومع ذلك، اتفقت الوكالات على أن نهجاً منسقاً سيكون مفيداً، لا سيما أن العديد من الوكالات بدت وأنها في المراحل الأولى من إنشاء إدارة للمخاطر المؤسسية.